الأردن..عمالة أجنبية مخالفة ومطالبة كبيرة بترحيلها!



قام وزير العمل الأردني يوسف الشمالي بالإعلان بأن الحكومة قدمت بشكل كبير لأصحاب العمل في مختلف القطاعات عدة تسهيلات، بقرار مجلس الوزراء الذي سمح بقوننة وتوفيق أوضاع العمالة الأجنبية.

وقال، إن "مجلس الوزراء حدد في قراره آلية إبعاد العمالة الأجنبية المخالفة التي لم تقم بتصويب أوضاعها وعليه ستطلق الوزارة حملة شاملة في محافظات المملكة، وعلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة".

وأضاف: "سيتم ضبط العمالة الأجنبية المخالفة بالتنسيق مع الجهات المعنية لإبعاد العمال غير الأردنيين عن أراضي المملكة الذين مضت مدة 3 شهور أو أكثر على انتهاء تصريح عملهم، ولم يقوموا بتصويب أوضاعهم".

وأشار الشمالي إلى أن "قرار مجلس الوزراء جاء لتخفيف الأعباء المالية المترتبة على أصحاب العمل، وتحفيزهم على توفيق أوضاع العمالة المخالفة لديهم التي لم تقم بإصدار أو تجديد تصاريح عملها خلال

الفترة السابقة".

وبين أن "القرار تضمن تسهيلات كثيرة، ومنها إعفاءات من الغرامات ورسوم التصاريح السابقة للعمالة من مختلف الجنسيات بما فيها العاملون في المنازل، إضافة إلى إعفاءات من الغرامات المترتبة على التأخر في تجديد إذن الإقامة السنوي المنصوص عليها في قانون الإقامة وشؤون الأجانب".

وأوضح الشمالي أن "الوزارة أيضا أصدرت قرارات لاحقة استنادا لقرار مجلس الوزراء تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز معاملات أصحاب العمل وتزامن مع ذلك تمديد ساعات عمل موظفي الوزارة خلال أيام الأسبوع إضافة إلى دوام أيام السبت من كل أسبوع".